نُشر هذا البحث في المؤتمر الإقليمي العربي الذي نظمته جامعة الدول العربية بعنوان: (التوجيه الأسري: ضرورة مجتمعية وخدمة لحماية الأسرة في زمن التغيرات والتحديات) الشارقة ١٩ - ١٤٢٩/٢/٢١هـ الموافق٢٦-٢٠٠٨/٢/٢٨م

الإرشاد الأسري بين التخصص والخبرة

(دول الخليج أنموذجا)

إعداد

د. عبد الله بن ناصر السدحان

ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي العربي بعنوان:

(التوجيه الأسري: ضرورة مجتمعية وخدمة لحماية الأسرة في زمن التغيرات والتحديات)

الشارقة ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الإرشاد الأسري بين التخصص والخبرة

(دول الخليج أنموذجا)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

لقد اهتم الإسلام بالأسرة اهتماما كبيرا وسمى الله عقد الزواج ميثاقا غليظا كما في قوله تعالى: (**وأخذن منكم ميثاقا غليظا**) (النساء:٢١) ذلك أن صلاح الأسرة مؤداه بالضرورة صلاح المجتمع والعكس صحيح، ومن هنا وضع الإسلام العديد من القواعد التي تضمن سلامة سير الحياة الزوجية إلا أنه قد يعتريها قصور ما أو يشوبها كوادر الحياة الدنيا فتتنغص الحياة الأسرية وتضيق الدنيا على سعتها بالزوجين بحثا عن الاستقرار الأسري وصلاح الحال، ذلك أن الاستقرار الأسري مطلب كل نفس سوية على الرغم من أن الخلافات الأسرية أمر لا مفر منه سواء كانت مشكلة صغير عابرة أم مشكلة كبيرة متجذرة، والأمر المطلوب هو السعي لتجاوز هذه الخلافات سواء كانت من خلال الزوجين أنفسهم دون تدخل احد من خارج المحيط الأسري، أو يكون من خلال تدخل احد المرشدين الأسريين بطلب من الزوجين أو احدهما أو بطلب من القاضي قبل إيقاع الطلاق بينهما، وهي مهمة صعبة وليست باليسيرة ولها تبعاتها العظيمة على الزوجين وعلى الأسرة والأبناء والمجتمع بشكل عام.

لذا لا عجب أن الله – عز وجل – قد رغّب في الإصلاح بين الناس في عدد من الآيات في محكم كتابه وأثنى على من يقوم بذلك طلبا لمرضاته ووعده بالأجر العظيم فقال عز من قائل: (**لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروفا أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما**) (النساء، آية:١١٤)، كما رغب

المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم في إصلاح ذات البين ففي الحديث الذي يرويه أبو داود والترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (**ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة. قالوا: بلى. قال: إصلاح البين فان فساد ذات البين هي الحالقة**).

إن مما لاشك فيه أن وسائل الإصلاح بين الناس التي حث عليها الشرع الحنيف تتعدد وتتنوع وتتجدد بتغير الزمان وطبيعة الإمكانات المتاحة، كما أن السعي في مصالح الناس وتفريج كربهم من أفضل الأعمال الصالحة التي يتقرب بها العبد إلى ربه عز وجل، وهو مع ذلك جهد يشعر الإنسان – حينما يقوم به – بقدر من قيمته، وتأثيره في مجتمعه، خاصة حين يمنُ الله عليه ويوفقه في عملية الأصح و لمّ شمل الأسر المتصدعة، وجمعها بعد شتات ويرى آثار عمله على أرض الواقع بشكل شبه فوري.

ومن هنا كان الإرشاد الأسري احد هذه الوسائل الإصلاحية في المجتمع التي يحرص عليها العديد من الناس سواء كان من المختصين أم من غيرهم، كما أنه عمل اجتماعي تفاعلي يتواصل فيه الفرد مع المجتمع بشكل ايجابي مثمر، ويمارس فيه دوراً اجتماعياً له أهميته في نفسه وعلى ذاته ومجتمعه الصغير والكبير.

وتُعدُ خدمات الإرشاد الأسري – كعمل منظم – حديثة جدا على المجتمع الخليجي، كما أنها مازالت في بداياتها المهنية، ومن هنا تأتي أهمية عقد مثل هذا المؤتمر العلمي الذي ينظمه مشكورا المجلس الاعلى لشؤون الاسرة في الشارقة ليلقى من خلاله الضوء على هذه الخدمة التي يحتاجها المجتمع أيما احتياج في مثل هذه الفترة التي تمر بها الأسرة الخليجية بمتغيرات كبيرة في نوعها وكمها، فضلا عن الإحصاءات التي تتحدث عن تزايد حالات الطلاق في المجتمعات الخليجية، وكثرة تردد الناس على المحاكم لحل المشكلات التي تعترض طريق أسرهم، إضافة إلى ما يمكن للراصد من رصده من خلال الإطلاع على وسائل الإعلام المختلفة حيث تكثر فيها البرامج التي تحاول أن تعالج المشاكل الأسرية وتقديم الحلول لأصحابها، إضافة إلى تزايد الإعلانات عن الدورات التدريبية لكيفية التعامل مع الحياة

الزوجية، وكل ذلك يؤكد حقيقة مفادها أن هناك بوادر لوجود عدم استقرار اسري في المجتمعات الخليجية.

ولئن كانت الشكوى من المشاكل الأسرية بهذه الكثرة فأنه يرد هنا سؤال مُلح يحتاج إلى إجابة وهو هل برامج الإرشاد التي تقدم في المجتمعات الخليجية من خلال وسائل الإعلام أو المباشرة توازي هذا الانتشار للمشاكل الزوجية ولحالات الطلاق ؟، ثُمَّ هل الممارسين للإرشاد الأسري الآن في المجتمع الخليجي لديهم القدرة بالفعل على مواجهة هذه المشاكل وفق إمكاناتهم المتاحة ووفق قدراتهم العلمية والعملية؟، ومن هنا تأتي هذه الورقة للتحدث عن قضية جدلية في مجال الإرشاد الأسري في المجتمع الخليجي وهو من الذي يمكنه أن يقوم بممارسة الإرشاد الأسري؟ وهل كل مجتهد حريص قادر على القيام بهذه المهمة؟ أم لابد أن يكون متخصصا في الخدمة الاجتماعية أو تخصص الإرشاد الأسري فقط، وما مدى إمكانية، الاستفادة من الطاقات الراغبة في الإصلاح بين الناس والحريصة عليه، وليس هذا فحسب، بل إذا كان من الفئات التي تثق فيه الناس دون غيره أحيانا.

وسيكون الحديث استرسالا دونما فقرات محددة وذلك عائد إلى طبيعة الموضوع وحداثة طرحه علميا، لنصل في النهاية إلى رأي لعله يكون وسط بين اتجاهين: أحدهم يرى أن يجب ألا يمارس الإرشاد إلا من كان مختصا ويحمل الشهادة الجامعية في الإرشاد الأسري أو الخدمة الاجتماعية فقط. والرأي الآخر الذي يرى أنه بإمكان العديد من الخبرات غير المتخصصة في المجتمع أن تمارس هذا الدور الإصلاحي بين الناس دونما احتفاء كبير وشديد بالتخصص الدقيق.

ولعل من نافلة القول أن هناك العديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية التي تشير إلى أن هناك ازدياد مطرد في المشكلات الزوجية والأسرية وبالتالي تزايد نسب الطلاق في المجتمع الخليجي بشكل عام مع وجود تفاوت بين دول الخليج ذاتها في نسب الطلاق ومدى قدرة هذه الدراسات والأبحاث على تحديد مستوى الدلالة لهذه الإحصاءات التي تتناول ظاهرة الطلاق في المجتمع الخليجي.

وعلى سبيل المثال تظهر الإحصاءات تزايدت الحالات التي استقبلتها وحدة الإرشاد الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية – وهي مركز إرشاد يتمّ التعامل مع صاحب المشكلة من خلال الهاتف الإرشادي – خلال الأعوام الثلاثة (١٤٢٣هـ – ١٤٢٤هـ – ١٤٢٥هـ) فقد بلغت (٧٩% – ١٣٤% – ١٥٤%) على التوالي [١]، أما في إدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل بدولة الكويت وهي تتولى الصلح من خلال المقابلة، فقد تواصل تزايد استقبال الحالات على النحو الآتي: في الأعوام (١٩٩٦م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠٤م) (٢٧٦٥ حالة، ٣٩٣١ حالة، ٤٣٣٥حالة) على التوالي [٢]، كما يوضح الجدول التالي نسب الطلاق في بعض دول الخليج[٣]:

الدولة	% لحالات الطلاق مقارنة بصكوك الزواج للأعوام		
	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م
المملكة العربية السعودية	٢١ %	٢٢ %	٢٣ %
الكويت	٣٢ %	٣٣ %	٣٩ %
الإمارات العربية المتحدة	٣٠ %	٢٦ %	٢٨ %
مملكة البحرين	١٧ %	١٧ %	٢١ %
دولة قطر	٣٥ %	٣٣ %	٣٢ %
سلطنة عمان	لا تتوفر أية بيانات إحصائية حسب المرجع		
المتوسط لجميع الدول	٢٧ %	٢٦,٢%	٢٨,٦%

ولاشك أن مرد تلك الخلافات الأسرية التي تلقتها مراكز الاستشارات أو إدارة الاستشارات الأسرية في بعض دول الخليج العربي وكذلك كثرة نسب الطلاق نتيجة عدة عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية، ومنها ما يرجع لشخصية الفرد صاحب المشكلة ومنها ما يرجع لازدياد ضغوط الحياة والعوامل البيئة بشكل عام.

ولكن مما فتح الله فيه على الناس وسهله لهم في هذه الأزمنة وجود العديد من

المؤسسات الحكومية والأهلية الخليجية التي تتصدى لحل المشاكل الأسرية، والتي كانت إلى زمن قريب سبباً رئيساً في تصدع أسرة كثيرة، وتفرق شملها، فيسر الله تلك الأماكن لتقديم تلك الاستشارات والتوجيهات في جو من الخصوصية والستر، وقد كان الكثير من هذه الأسر يتخبطون طلبا لحل مشاكلهم الأسرية، ويتصرفون تصرفاً قد لا يقره دين ولا عقل. فيسر الله من الأسباب ما رفع به كثير من الحرج من وسائل اتصال حديثة كالهواتف الاستشارية ومواقع الانترنت.

ولقد حقق الإرشاد الأسري في بعض دول الخليج نجاحات لا بأس بها على الرغم مما يحوط هذه المهنة من إشكالات كبيرة وعقبات عويصة في المجتمع الخليجي، فتشير بعض مطبوعات مراكز الإرشاد في بعض دول الخليج إلى قدرة هذه المراكز على تحقيق الصلح بين الأزواج بنسبة تتجاوز (٣٠%) في بعض الدول وبعضها اقل وبعضها أكثر مما يعطي أهمية كبرى لمثل هذه المراكز ويؤكد الحاجة الماسة لها وضرورة التوسع فيها وعلى اكبر نطاق تحقيقا للتماسك الأسري الذي ينشده كل مجتمع من مجتمعات دول الخليج.

وهذه النجاحات المتحققة من مراكز الإرشاد الأسري في دول الخليج تمّت على الرغم من قلة من يتجه لها ممن يعانون من مشكلات أسرية فقد أظهرت بعض الدراسات أن المسترشدين يلجئون حين حدوث مشكلة إلى الفئات الآتية: الأم أولاً بنسبة (٢٧%)، ثُمَّ الأخت ثانياً بنسبة (١٤,٥%)، ثُمَّ الصديق ثالثاً بنسبة (١٤,١%) وأخيرا عالم الدين والمرشد النفسي بنسبة (٢%) [٤]، ولاشك أن من أسباب قلة الاتجاه إلى المرشد هنا هو قلة وجودهم من جانب وقد يكون عدم الثقة من جانب آخر، وثقافة المجتمع الخليجي تجاه الإرشاد الأسري.

لذ لا عجب أن نجد أن العديد ممن يعانون من مشكلات أسرية في المجتمعات الخليجية يتجهون إلى من يساعدهم لحل مشاكلهم أو يرشدهم حتى وإن كان من غير المتخصصين في الإرشاد الأسري، ومن هنا فلا بد من معرفة الأسباب والعوامل المؤثر على طلب المشورة والعلاج للمشكلات الزوجية والأسرية، لما لذلك من اثر كبير في إعداد وتنفيذ الخطط

المستقبلية لمؤسسات المجتمع المحلي و كذلك المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في مجـــال الإرشاد الزواجي والأسري.

وتظهر الدراسات أن هناك عدد من العوامل المؤثرة على طلب الإرشاد الأسري وفق مستويات متباينة ومن ذلك: عوامل مؤسسية مثل قلة عدد المؤسسات الإرشادية وبالتالي قلة المرشدين الأسريين، أو ضعف مستوى الخدمة الإرشادية المقدمة من حيث: مستوى المرشد، أو قلة عدد ساعات العمل وغير مناسبتها للمسترشدين، كما أن هناك عوامل فردية تعـــود للمسترشد نفسه مثل: عدم معرفة الجهات التي يمكن الاستفادة منها، أو الخوف أو الخجـــل من طلب خدمة الإرشاد الأسري، أو التعرض لتجارب وخبرات سابقة سيئة مع مثل هـــذه المؤسسات الإرشادية، أو عدم القدرة على الحضور لهذه المؤسسات، أو عدم وجود وســـائل اتصال، وأخيرا هناك العوامل المجتمعية، مثل عدم ثقة المجتمع بأهمية طلب خدمـــة الإرشـــاد الأسري، أو عدم صدق الصورة التي يقدمها الإعلام عن المرشد أو المعالج الأسري، إضـــافة إلى حساسية المشكلات وعدم قدرة الناس على الحديث عنها، وبخاصة في المجتمع الخليجي، ومن ذلك الخوف من معرفة المعالج اسم الأسرة أو العائلـــة، أو الخـــوف مـــن اكتشـــاف مشكلات أو اضطرابات نفسية أخرى لدى أحد الزوجين(٥).

ولاشك أن هذه جملة من العوامل تعوق بشكل عام من الإفادة من الخدمات الإرشادية في أي مجتمع من المجتمعات، وبخاصة حينما يكون هناك خلط بين الإرشاد الأسري مع التوجيه الأسري أو مع العلاج الأسري المتخصص والمتقدم، وكذلك الخلط في مستويات الإرشاد ذاته، وهذا عائد إلى الاعتقاد الذي قد يكون سائدا في بعض المجتمعات الخليجية وهو أن الكل يفهم في المشكلات الاجتماعية، أو الاعتقاد بأن حسن التواصل بين المرشد والمسترشد أو القدرة على التوجيه والنصح والقدرة على الإقناع يكفيان، أو أن الخبرة في الحياة وكبر السن لدى المرشد تغني عن تعلم هذا العلم.

ومن هنا يمكن القول: أنه على الرغم من شهود مجال الإرشاد الزواجي والأسري في دول الخليج توسعاً كبيرا في السنوات الأخيرة سواء على شكل برامج تدريبية، أو مراكز

إرشادية ربحية، أو مراكز إرشادية أهلية وخيرية وخطوط إرشاد هاتفي، إلا أن المأخذ عليها أحيانا أنه يشوب هذه الجهود المباركة عد العمق في النظر للظاهرة الإنسانية عموماً والعلاقات الأسرية خصوصاً.

ومما ينبغي استحضاره حين مناقشة موضوع الإرشاد الأسري بشكل عام ضرورة التعرف على مستويات الإرشاد الأسري، فهناك الإرشاد العام وهو الذي يهدف للنصح المجرد والتوجيه عموما، ويمارسه الجميع تقريبا، وهناك الخدمات الإرشادية الأسرية الهاتفية العامة، ويمارسه ذوي تدريب بسيط ومن خلاله يكون التوجيه لكيفية تحصيل الخدمة المناسبة أو إعطاء توجيه عام، وهناك الخدمات الإرشادية المتخصصة، وهذه يمارسها ذوي تدريب متخصص عموما، ويهدف إلى التثقيف والتعليم والتوجيه، وأخيرا هناك الخدمات العلاجية، وهذا النوع يمارسه ذوي تخصص عالي، ويهدف إلى تغيير الواقع من خلال العلاج، ويوجد فيه متابعة بشكل مقنن ومنهجي[٦].

وجميع مستويات هذه الخدمات الإرشادية مهمة وضرورية بحسب كل حالة وطبيعة كل مشكلة، إلا أن الملاحظ إن المعاني من المشكلة – المسترشد – قد لا يتجه إلى المتخصص في الإرشاد الأسري، فقد يتجه إلى أمام المسجد أو العالم الشرعي أو كبير السن سواء والديه أم احدهما، أو إلى أي شخص يتوقع منه أن يقدمه له نصيحة تعيد ترتيب أوراقه الأسرية، وهذا عائد إلى أسباب عدة ومنها:

- قلة الكفاءات المتخصصة في التوجيه والإرشاد الأسري في دول الخليج عموما ، فيمكن القول أن الطلب يفوق العرض بمراحل كبيرة جدا، وذلك بالنظر إلى مخرجات الجامعات من المختصين مقابل حجم المشاكل الأسرية المنتشرة في المجتمعات الخليجية، وقد يكون هذا عائد إلى حداثة دخول علم الإرشاد عموما والإرشاد الأسري خصوصا إلى الجامعات ومعاهد التدريب الخليجية، فعلى سبيل المثال ولكي تتضح المقارنة نأخذ المثال من المملكة العربية السعودية، فقد بلغ عدد خريجي قسم الخدمة الاجتماعية لمرحلة البكالوريوس والماجستير خلال عشر سنوات ماضية من

جامعة الملك سعود وكذلك من جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية (١٨٨٨) [٧] متخرج متخصص في الخدمة الاجتماعية، ويقابلها في الجهة الأخرى حالت الطلاق خلال الفترة نفسها في المملكة والتي بلغت (١٥٤,٤١٨) [٨]، حالة طلاق، وهذا بالطبع خلاف المشكلات الأسرية التي لم تصل إلى مرحلة الطلاق وبالتالي لم تسجلها الإحصاءات الرسمية، بل لا يمكن تسجيلها بشكل دقيق يوثق به، مع ملاحظة أن الكثير من المتخرجين يتجهون إلى قطاعات عمل أخرى غير العمل الإرشادي، مثل العمل في المستشفيات والتعليم وغيرها من القطاعات لعدم وجود مؤسسات إرشاد اسري في المجتمع تحتضنهم وتجعلهم يباشرون هذه المهمة.

- ثقة أفراد المجتمع الخليجي عادة في أصحاب العلم الشرعي، وبخاصة أنهم الأبرز في التصدر لهذه المشكلات الأسرية وقرب الناس منهم وقربهم من الناس من خلال الإمامة في المساجد، أو الخطابة أو التصدي للفتوى في الجوامع، بالإضافة إلى سهولة الوصول لهم والتواصل معهم باعتبار تيسر الالتقاء بهم في المسجد أو الجامع، إضافة إلى إيمان البعض بأن صاحب العلم الشرعي لا بد وأن تكون له كلمة الفصل في أي قضية تطرح حتى وإن لم تكن مسألة شرعية [٩].

- ضعف المستوى والمهني عند بعض المتخصصين بسبب عدم الممارسة المهنية والميدانية المباشرة في المجتمع الخليجي لعدم وجود ميادين أو مؤسسات اجتماعية في المجتمع تعمل على تدريبهم وجعلهم ينمون مهنيا من خلال الممارسة العملية، أو بمعنى آخر عدم إعطاء صورة مشرقة لأفراد المجتمع من قبل بعض المتخصصين في الإرشاد الأسري بسبب أخطاء فردية أساءت لأصحاب التخصص بشكل عام. وقد يكون هذا عائد إلى عدم معرفة بعض الممارسين للعمليات الإرشادية للعديد من المفاهيم والنظريات الإرشادية لحداثة العلم وهذا التخصص في جامعات دول الخليج وبالتالي انخفاض نوعية الجودة الإنتاجية.

- من المعروف أن أول التخصصات دخول في مجال الإرشاد الأسري هم المختصون في

علم النفس وقد افتتحت عيادات إرشادية ومراكز أسرية في بعض دول الخليج، ولكنها اصطبغت بطابع تخصص أصحابها وهو تخصص علم النفس، ولا يخفى الموقف الاجتماعي العام من الطب النفسي، والعيادات النفسية، والطبيب النفسي، وكل ما يمت إلى علم النفس بصلة من قريب أو بعيد وكل ذلك خوفا من إن يوصم الشخص من قبل المجتمع بأنه مريضا نفسيا إذا راجع هذه العيادات النفسية أو المراكز الإرشادية، وهذا – في اعتقادي – اوجد نوعا من الإحجام الكبير والعزوف الشديد عن هذه المراكز على الرغم من قلتها.

ولاشك أن هذه هي الأسباب الرئيسية وغيرها من الأسباب التي سهلت دخول غير المتخصصين مجال الإرشاد الأسري في المجتمعات الخليجية عموما، مما أدى إلى اختلاط المفاهيم والعمليات الإرشادية لدى الكثير من المرشدين سواء المختصين أم غير المختصين، وتحولها إلى عمليات نصح وتوجيه عام فقط.

إن أمانة النصح لعموم المرشدين الاسريين تقتضي عدد من الشروط الواجب توافرها فيمن يتصدى لهذه المهمة الإرشادية أو الإصلاح الأسري فلا بد من شروط عدة لابد من توافرها في المختص وغير المختص، ويمكن إجمالها في الجوانب الآتية:

١)العلم بحال المسترشد، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره وحقيقته أدارك الشيء على ما هو عليه إدراكاً جازماً، ويقصد بالعلم: معرفة الحكم الشرعي ويبتغي للمتصدي للإرشاد أن يكون عنده حد أدني من العلم يمكنه من إرشاد المسترشد بحدود الله وأحكامه، ومعرفة المشكلة وإدراكها إدراكاً جيداً مبيناً على فهم تلك الحالة من خلال سماع المشكلة.

٢)الإخلاص واستحضار النية لمن يدخل هذا المجال الحساس، فإن مما يعين على كثير من الأعمال استشعار الأجر من الله وتصور أهمية تفريج الكرب وحل الإشكال، يقول صلى الله عليه وسلم: (**من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كرب من كرب يوم القيامة**) (رواه مسلم)، فبذلك الصدق في الإخلاص تكون

للكلمات الصادقة والتوجيهات الهادفة الأثر البالغ في حل المعضلات الأسرية بإذن الله، قال تعالى: (**لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا**) (سورة النساء، آية:١١٤).

٣)مراعاة التخصص، فإن من الإشكالات التي قد تقع أحياناً من قبل بعض من المرشدين الأسريين هو الدخول في غير تخصصهم، وفي ذلك يقول ابن حجر العسقلاني رحمه الله: (من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب)، فلا بد من احترام ومراعاة التخصص.فقد تكون المشكلة كلها أو البعض من حيثياتها ليس لدي المرشد منها، وغير داخله في نطاق عمله فينبغي له أن يحيل في هذا جهة الاختصاص في بعض المشكلة أو كلها. ويقول ابن مسعود رضي الله عنه: (أيها الناس من علم شيئاً فليقل، ومن لا يعلم فليقل الله أعلم، فإن من العلم أن تقول لما لا تعلم لا أعلم)، وهذا يشمل أمور الشرع والدين كما بشمل كل أمور الحياة، وهناك تداخلات في بعض المشكلات قد يخفى بعضها على المرشد فمن الشجاعة أن يقول المرشد للمسترشد أنني أقول لك رأيي في هذا الجانب ولكن الجانب الآخر يحتاج إلى مختص شرعي أو نفسي أو اجتماعي

٤)امتلاك العديد من المهارات المهنية والحياتية – ولو في حدها الأدنى – ومن ذلك: مهارات التواصل اللفظي، و مهارات ملاحظة السلوك اللفظي وغير اللفظي، ومهارات الاستماع والإنصات، ومهارات تكوين العلاقة الإرشادية والمحافظة عليها، ومهارات التعاطف وتوفير المعونة النفسية، ومهارات توجيه الأسئلة وطلب المعلومات، ومهارات تقديم البدائل والاقتراحات، ومهارات التشجيع، ومهارات تقديم النصح[١٠].

٥)أن يحرص المرشد على تطوير نفسه، فلا شك أنه يعرض للكثير من المرشدين جملة من المسائل والإشكالات الاجتماعية والنفسية، قد يحتاج في بعضها إلى مراجعة وإلى

بحث عن وسائل وطرائق جديدة تناسب المشكلة وتقتضيها طبيعتها، فحري بمن يتصدى للناس في هذا الباب أن يحرص على تسجيل ما يعرض من الأشياء الجديدة أو الغريبة أو التي تحتاج إلى إعادة نظر ويسعى للبحث فيها وتطوير نفسه وقدراته للتصدي لها، والإفادة من المختصين، كما يسعى لحضور دورات ولقاءات ومؤتمرات للاستزادة من هذا العلم.

٦) المحافظة على سرية المعلومات، فالكثير من الناس قد تبقى المشكلة تجول وتصول بداخله وتقلقه ولا يستطيع عرضها خوفاً من إفشائها ويخشى كل الخشية أن ينشر ولو طرفاً منها، وقد يكون محقاً أو مبالغاً، ولذا فعلى المرشد جاهداً في طمأنة المسترشد إلى سرية هذه المعلومات، وينبغي للمرشد أن لا يتحدث بهذه المشكلات في المجالس العامة والمجامع، وأن لا يتساهل في ذلك، فإن المجالس بالأمانة كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم[١١].

٧) وحين الممارسة العملية لابد من تحقيق - الحد الأدنى على الأقل - من شروط النصيحة الإرشادية، ومن ذلك أن تكون النصيحة موجهة نحو حل مشكلة المسترشد أو التقليل منها، كما يجب أن تكون مبنية على أساس علمي، وأن تكون قد تم التفكير بها بعناية، وأن تكون متوافقة مع قدرات المسترشد النفسية وظروفه المادية والاجتماعية، وأن تكون قابلة للتطبيق، وأن تكون ضمن الإطار العام المقبول بحيث لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا تتعارض مع قيم وأعراف المجتمع، ولا تتعارض مع مبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية، وألا تتعارض مع أهداف المؤسسة الاجتماعية التي تمارس فيها عملية الإرشاد[١٢].

٨) الالتزام بالقيم الأخلاقية والمواثيق الأخلاقية لمهنة الإرشاد الأسري المعتبرة في هذا المجال وهي جملة من المبادئ تتمثل في: المبدأ الأول مسؤولية المرشد الأسري تجاه عملائه ويتمثل في : تعهد المرشد الأسري بالعمل على احترام حقوق عملائه وبذل كل ما في وسعه لضمان تقديم الخدمات اللازمة لهم. والمبدأ الثاني السرية، وفيه

يتعهد المرشد الأسري بالمحافظة على سرية علاقته بعملائه، والمبدأ الثالث الكفاءة والكفاية المهنية، وفيه يتعهد المرشد الأسري بالعمل وفق المعايير المهنية، والمبدأ الرابع مسؤولية المرشد الأسري تجاه مهنته، وفيه يتعهد المرشد الأسري باحترام حقوق زملائه ومسؤولياتهم ويعمل من أجل نمو وتطور مهنته[١٣].

إن الواقع يحكي الآن أن هناك العديد من التجاوزات لهذه الشروط الواجب توافرها في الإرشاد الأسري أو عدم القدرة على تحقيقها بالفعل في المجتمعات الخليجية، وذلك عائد إلى الأسباب التي سبق ذكرها ولكن السؤال الذي يجب أن يُطرح بقوة هو (**هل من الحكمة منع أي ممارس مجتهد حريص ؟، أم الحكمة تقتضي التعامل بعقلانية وتجاوب مع الواقع وعدم التحليق في سماء المثاليات؟**، بحيث يتمّ الاستفادة من كل حريص راغب في الممارسة ولكن بعد استيفاء بعض الشروط والتأكد من تحققها، والعمل على تنفيذ ما كان غير موجود من الفقرات الثمان السابق ذكرها، وهي مهمة ليست بالسهلة ولكنها ضرورية لمواجهة حاجة الناس في ظل ثلاثة أمور مهمة يجب أن يضعها المختصون في علم الإرشاد الأسري عموما وكذلك المؤسسات الإرشادية سواء الحكومية أم الأهلية أم الخيرية نصب أعينهم، وهي:

١. كثرة المشاكل الأسرية في المجتمع وتزايد عددها سنة بعد أخرى وفق ما تظهره الإحصاءات الرسمية.

٢. قلة المختصين من خريجي الجامعات ممن يحمل شهادة الخدمة الاجتماعية أو علم النفس سواء في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا، فضلا عن عدم وجود تخصصات تُعنى بالإرشاد الأسري بشكل مباشر.

٣. ثقة الناس متوافرة في أصحاب العلم الشرعي وبعض كبار السن أكثر من توافرها في خريجي أقسام الاجتماع والخدمة وعلم النفس، والواقع يحكي ذلك كما أن تواصل الباحث لعدة سنوات مع المسترشدين هاتفيا ومن خلال المقابلة يؤكد

هذه المقولة وتكرارها .

ومن هذه الحقائق الثلاث يجب أن يتمّ التعامل مع موضوع الإرشاد الأسري في المجتمعات الخليجية في هذه المرحلة، وينبني على ذلك مدى التشدد في التخصص وقصر الممارسة على المختصين فحسب، مع ضرورة التشديد على ألا تكون هذه الحقائق عامل إخفاق للإرشاد الأسري في المجتمع الخليجي.

ومن هنا قد يرد سؤال وهو: هل يعني هذا القبول بكل من هب ودب لممارسة هذه المهمة السامية وهي الإرشاد الأسري، بالطبع الجواب القاطع هو النفي الشديد، ولكن لابد من نظرة مرحلية تتعامل مع الواقع وتراعي ظروف الزمان والمكان حيث يمكن قبول هذا الأمر كمرحلة مؤقتة ولكن بشرط وضع حد أدنى من الضوابط لمن يريد أن يمارس العملية الإرشادية، ومن ذلك على سبيل المثال اشتراط مستوى عمري معين ومستوى تعليمي جامعي على الأقل، وحضور بعض الدورات الأساسية في الإرشاد الأسري ونظرياته وطرائقه وآلياته، والسعي للتثقيف الذاتي المبرمج، مع مراعاة معرفة الحدود التي ينبغي أن يتحرك فيها المرشد الأسري في هذه المرحلة ومن هذه الفئة، فلا يمد خدماته إلى المستويات العلاجية التي تتطلب تدخلا علاجيا وجلسات نفسية وعلاجية مبرمجة.

إن من الأهمية بمكان أن يستوعب كل من يمارس الإرشاد من غير المتخصصين بعد توافر هذه الشروط أن الإرشاد الأسري علم واسع يدرس العلاقات ومشكلاتها وبالذات الأسرية، وأن هناك تدريب مهني في هذا المجال ضروري للغاية حتى للمتخصصين، فالمتطوعون والمجتهدون لهم دور كبير لا يمكن تجاهله في هذا المجال، ولكن لابد من التدريب لتقوية القدرات والمهارات إن من المتفق عليه بين المتخصصين في مجال الإرشاد الأسري الأهمية البالغة للتدريب الميداني ودوره في إعداد المهنيين وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة للعمل.

ومن هنا فإن المحتوى التدريبي للمتخصص في مجال الإرشاد الأسري ينبغي أن يركز على جوانب رئيسة متمثلة في: إجراء المقابلات المهنية، وتطبيق العلاج الفردي، والعلاج

الجماعي، والعلاج الأسري، وبعض أساليب العلاج النفسي والاجتماعي، وتطبيق المعـــايير المهنية، والمعايير الأخلاقية، و استخدام أساليب التسجيل المهني.

كما أن نجاح المرشد الأسري في عمله وإنجازه لأهداف العملية الإرشادية يتوقـــف على ما يتوفر له من أدوات وأجهزة وإمكانيات تساعده في تنفيذ العمليات المهنية بطريقـــة منظمة وسليمة، فلا بد من وجود مكتب مهيأ بالشروط المعروفة، وتحديد أوقـــات محـــددة وتنظيم ملفات للمسترشدين وتوفير البيئة المكانية المناسبة للإرشاد الناجح.

وختام لكل ذلك أرى من الحكمة الاجتماعية وفي ظل معطيات الواقع وظروفـــه أن يتمّ التعامل مع هذه الإشكالية وهي (**الإرشاد الأسري بين اشتراط التخصص أو قبـــول الخبرة)** في ظل ظروف المجتمع الخليجي العلمية والثقافية، ومواطن ثقة الناس والأخذ بسياسية السير خطوة بخطوة وعدم التفريط في طاقات يمكن أن تخدم المجتمع بشكل أو بآخر، والسعي لتعديل ما يمكن تعديله في هذا المجال، ولعله من المناسب إيراد مقولة لأحد المختصين البارزين في مجال الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في معرض حديثه عن خدمة الإرشاد الهاتفي عندما بدأ في المملكة قبل سنوات من قبل بعض المتطوعين من غـــير المختصـــين في الخدمة الاجتماعية، وهو الدكتور/ حماد الحمادي بقوله: ((لذلك لزم على المختصـــين أن يوفروا جهودهم في التقليل من فاعلية هاتف الاستشارات الاجتماعيـــة وأثـــره في المجتمـــع السعودي بخاصة ليستثمروها ويوظفوها بطريقة تجعل هذا العمل عملاً علمياً مهنياً ســـليماً ولن يكون ذلك إلا بإجراء البحوث العلمية الموثقة على هواتف الاستشارات الاجتماعية التي بدأت تنتشر بشكل واسع في مختلف مناطق المملكة، ولن يكون ذلك إلا بتضـــافر جهـــود المختصين الأكاديميين الممارسين لهذا العمل وغير الممارسين وكذلك جهود المرشدين العاملين في الميدان)) [١٤].

وتحت هذه الظروف التي ذكرت في هذه الورقة فقد أوجبت الحكمـــة أن يتعامـــل المختصون في (**مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج في المملكة العربيـــة السعودية)** بعقلانية ومراعاة لظروف المجتمع وإمكاناته العلمية، فمـــن خـــلال الاســـتقراء

والرصد المبدئي من خلال بعض الدورات التدريبية في مجال الإرشاد الأسري أتضح وجود أكثر من (٥٠٠) مرشد ومرشدة في المجال الأسري وهم كلهم متطوعون على مستوى المملكة العربية السعودية ومنتشرون في مختلف مناطقها الشاسعة، وهم من غير خريجي أقسام الخدمة الاجتماعية فبعضهم متخصص في علم الاجتماع فقط والآخر في مجال التربية بمختلف مساقاتها، وهناك من تخصصه العلوم الشرعية وهم الفئة الغالبة منهم، فكان من الضروري المجتمعي والواجب الشرعي الاستفادة من هذه الطاقات الباذلة لنفسها ووقتها فكان السعي لترتيب العديد من الدورات والسعي للبدء بمشروع علمي وهو إصدار سلسلة من أدلة الإرشاد الأسري وهي تخاطب غير المتخصصين في المجال الأسري بالدرجة الأولى، فمن فضل الله عز وجل صدر الجزء الأول من هذه السلسة في عام (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م) وهو يتناول (**الإرشاد الهاتفي**)، ثُمَّ صدر الجزء الثاني منها عام (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م) وهو يشرح (**الإرشاد بالمقابلة**)، ثُمَ صدر الجزء الثالث منها هذا العام (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م) وهو يتحدث عن (**المشكلات الأسرية وكيف يتعامل معها المرشد**)، وسيليها الجزء الرابع وهو يتناول (**كيف يتعامل المرشد مع حالات الطلاق**) ثُمَّ الجزء الخامس بإذن الله عز وجل وتوفيقه وسيكون عن (**الإرشاد الأسري الجماعي**)، وهي تحاول أن تساير حاجة المجتمع الإرشادية الأهم فالأهم، ومدى تقبل المجتمع لكل مرحلة وعدم القفز على المراحل الطبيعية لتطور أي مجتمع.

وقد شارك في هذه الاجزاء الثلاثة من أدلة الإرشاد الأسري التي صدرت حتى الآن أكثر من خمسة واربعين مختصا ومختصة في مجال الإرشاد الأسري من المملكة العربية السعودية، ومن بعض دول الخليج من مختلف التخصصات فهناك المختص في الخدمة الاجتماعية، والمختص في علم الاجتماع وعلم النفس والتربية والشريعة، ولكن يجمعهم رابط واحد رئيسي وهو الممارسة العملية مع المشكلات الأسرية وتقديم الحلول لها عمليا، وهذه الأدلة مكتوبة بلغة علمية مهنية ميسرة وموجهة بالدرجة الأولى لغير المختصين في الإرشاد الأسري، وتهدف مرحليا إلى الرفع من مستوى الممارسين العاملين في الميدان تطوعا من أنفسهم من غير المختصين، وقد حققت هذه الأدلة نتائج طيبة ووجدت تجاوبا مميزا في

الوسط الإرشادي في المملكة وعلى مستوى دول الخليج ولله الحمد، وهي بكل حال مكملة للدورات التدريبية ولا يغني احدها على الآخر، وفيما يلي توضيح لمفردات هذه الأدلة:

مفردات الجزء الأول من دليل الإرشاد الأسري (الإرشاد الهاتفي):

- فضل إصلاح ذات البين
- الضوابط الشرعية والاجتماعية للإرشاد الأسري الهاتفي
- مبادئ توجيهية عامة في الإرشاد الأسري الهاتفي
- أسس نجاح الإرشاد الأسري الهاتفي
- المهارات المهنية المطلوبة لمن يعمل في الإرشاد الأسري الهاتفي
- مهارات المقابلة الهاتفية في الإرشاد الأسري الهاتفي
- مهارات الاستماع والإنصات للمرشد، وآلية طرح الأسئلة
- فنيات المكالمة الهاتفية في الإرشاد الأسري
- مهارات التسجيل الكتابي في الإرشاد الأسري الهاتفي
- الخصائص النفسية والاجتماعية للمسترشد
- الخصائص النفسية والاجتماعية للمتزوجين حديثا
- أسس فهم العلاقات الاجتماعية لكل من الزوجين تجاه أسرة الآخر
- الخصائص الاجتماعية للمسترشدين (دراسة ميدانية).
- العلاقة المهنية الهاتفية بين المرشد والمسترشد: حدودها،وكيفية تحقيقها
- قواعد عامة في كيفية التدخل في الأزمات الأسرية الطارئة
- الخطوات العملية التي تساعد المرشد على فهم المشكلة الأسرية
- الخطوات العملية التي يحتاجها المرشد لتقديم إرشاد أسري هاتفي ناجح
- كيف يتعامل المرشد مع الضغوط النفسية والاجتماعية

مفردات الجزء الثاني من دليل الإرشاد الأسري (الإرشاد بالمقابلة):

- أهمية الأسرة وترابطها في الإسلام.
- صور من حياة المصطفى صلى الله عليه وسلم في أسرته.
- أساسيات في فهم الأسرة ووظائفها
- متغيرات مهمة لفهم واقع الأسرة المعاصرة
- دورة حياة الأسرة
- المؤثرات الداخلية والخارجية وأثرها في العلاقات بين الزوجين
- عوامل الانسجام في الحياة الزوجية.
- ماهية الإرشاد الأسري والمبادئ التي يقوم عليها
- أهداف الإرشاد الأسري
- ضوابط شرعية واجتماعية في الإرشاد الأسري
- الخصائص النفسية والاجتماعية للمسترشدين
- تصنيف المشكلات الأسرية
- بيئة الإرشاد الأسري وأسس تهيئتها
- مهارات المقابلة وفهم المشكلة
- مهارات المقابلة وتقبل المسترشد
- المقابلة الإرشادية في الإرشاد الزواجي
- مهارات بناء الثقة بين المرشد والمسترشد (العلاقة المهنية)
- مهارات الملاحظة اللفظية وغير اللفظية
- مهارات توجيه الأسئلة، والإنصات
- مهارات فهم المشكلة وتقصي مصادرها
- مهارات تشخيص المشكلة الأسرية
- مهارات تحديد الأولوية في المشكلات التي يعاني منها المسترشد
- المهارة في مساعدة المسترشد على تكوين البصيرة
- المهارة في مساعدة المسترشد على إدراك أبعاد المشكلة الأسرية

- المهارة في تحديد الأهداف الإرشادية والية تنفيذها
- المهارة في إكساب المسترشد الثقة بالذات
- المهارة في ممارسة إقناع المسترشد وتقديم النصح له
- المهارة في إكساب المسترشد القدرة على تنمية الحب الأسري
- المهارة في التسجيل والتوثيق
- المهارة في تحويل الحالات والمتابعة والتقويم
- نماذج تطبيقية

مفردات الجزء الثالث من دليل الإرشاد الأسري (المشكلات الأسرية وكيف يتعامل معها المرشد الأسري):

وفيه سرد لأبرز المشكلات الأسرية التي يعاني منها الأزواج والزوجات في المملكة العربية السعودية وفق المحاور الآتية:

- تعريف المشكلة: وصف مبسط للمشكلة.
- مظاهر وجود المشكلة في الحياة الزوجية.
- العوامل والأسباب المؤدية لظهور هذه المشكلة، مع ذكر أمثلة.
- الآثار السلبية المتوقع حدوثها على الزوجين إذا استمرت دون حل.
- موجهات عامة للمرشد لكيفية التعامل معها وكيفية تقديم الإرشادات للمسترشد.

أما المشاكل المحصور في الجزء الثالث من الدليل والتي تُعْدُ الأبرز في المجتمع السعودي خصوصا والمجتمع الخليجي عموما فهي مرتبة بحسب انتشارها وتزايد السؤال عنها وبحث المسترشدين عن حلول لها فهي على النحو الآتي:

١) العصبية والعنف من قبل الأزواج.
٢) غياب الزوج عن البيت والسهر خارج المنزل.

٣) الغيرة المفرطة من قبل الزوجات.

٤) البخل وعدم النفقة على الأسرة.

٥) خيانة الزوج الجنسية.

٦) البرود العاطفي لدى الزوج.

٧) تعاطي المسكرات أو المخدرات.

٨) الزوج الشكاك (الشك المرضي).

٩) عدم القيام بالواجبات الدينية (الصلاة).

١٠) عناد الزوجة وعصبيتها.

١١) استغلال الزوجة ماديا.

١٢) إدمان مشاهدة الأفلام الإباحية.

١٣) عدم العدل في التعدد.

١٤) تخلي الأب عن مسؤولية تربية الأبناء.

١٥) الصمت في الحياة الزوجية.

١٦) المعاكسات الهاتفية لدى الأزواج.

١٧) عدم تفهم الزوجة لاحتياجات الزوج

١٨) عدم تفهم الزوج لاحتياجات الزوجة

وختاما يود الباحث أن يختم هذه الورقة بعدد من التوصيات راجيا أن يكون فيها النفع لمجال الإرشاد الأسري في دول مجلس التعاون ومن ذلك:

١)التوسع في البرامج الجامعية المتخصصة في الإرشاد الأسري لمواجهة احتياج المجتمع من المختصين في مجال الإرشاد الأسري، مع حث طلاب الدراسات العليا لتناول مواضيع الإرشاد الزواجي والأسري، وإيجاد برامج دبلومات متقدمة في مجال الإرشاد الزواجي والأسري للممارسين الآن من غير المختصين.

٢)التوسع في افتتاح مراكز للإرشاد الاجتماعي والأسري في الدول الخليجية سواء الرسمية منها أو الأهلية أو الخيرية ،لتوسيع الاستفادة من هذه الخدمات والمساهمة في زيادة

الوعي بكيفية التعامل الأمثل مع ضغوط الحياة المختلفة.

٣)وضع اختبارات ومقاييس يخضع لها كل ممارس رسمي للعملية الإرشادية، مع ضرورة السعي لإصدار رخصة مهنية للمؤهلين لمزاولة مهنة الإرشاد الأسرى، مع تبني دورات ومحاضرات وحلقات نقاش ترفع من مهنية الممارسين للعمليات الإرشادية الحاليين من غير المختصين.

٤)ضرورة التعاون المهني والعلمي بين المختصين في الخدمة الاجتماعية و علم النفس وعلم الاجتماع والشريعة و غيرهم من المهتمين والممارسين لعملية الإرشاد الأسري لرفع مستوى الأداء والجودة في تقديم الخدمة، لتحقيق اكبر قدر من ثقة المسترشدين في المهنة وأهلها، والممارسين لها.

٥)أهمية تفعيل خدمات الإرشاد الأسري في المحاكم الشرعية و الاستعانة بالمختصين في الجانب الاجتماعي والنفسي للمساعدة في احتواء الخلافات والنزاعات بالطرق العملية، وذلك قبل استفحالها ومنعا لوقوع الطلاق.

٦)التنوع في طرق تقديم خدمات الإرشاد الأسري بحيث تشمل إيجاد مكاتب للإصلاح الأسري عبر المقابلة الشخصية و الإرشاد الهاتفي، وضع الضوابط اللازمة لتطوير عمل الممارسين لعملية الإرشاد الأسري.

٧)التعاون مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع بالمشكلات والصعوبات الاجتماعية و الطرق السليمة لمواجهتها مع بيان دور مراكز الإرشاد الأسري في علاجها.

والله الموفق

الهوامش والمراجع

(١)**التقارير السنوية لوحدة الإرشاد الاجتماعي في المملكة العربية السعودية**، وزارة الشؤون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، الرياض.

(٢)**البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية السنوية**، وزارة العدل، إدارة الاستشارات الأسرية، الكويت.

(٣)**النشرة الإحصائية**، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، العدد الخامس عشر ٢٠٠٦م، الرياض، ص٢٠.

(٤) **اتجاهات الأفراد نحو الإرشاد الزواجي في دولة الكويت: دراسة وصفية ميدانية**، منى الصقر، ضمن بحوث المؤتمر الدولي الرابع حول (الحاجات النفسية والاجتماعية والتربوية في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي)، مكتب الإنماء الاجتماعي، الديوان الأميري، الكويت، ٢٠٠٣م، ص٦٤٨.

(٥) **الجوانب الاجتماعية والثقافية المؤثرة على طلب خدمات الإرشاد الأسري**، عبد الله بن سعد الجاسر، ضمن أوراق الحلقة النقاشية حول (الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية)، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، ١٤٢٧هـ، ص٥١.

(٦) **الإرشاد الزواجي والأسري بين المهنية والاجتهاد**، عمر بن إبراهيم المديفر، ضمن أوراق الحلقة النقاشية حول (الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية)، وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٢٧هـ، ص٢٩.

(٧) **مهارات المرشد الأسري**، محمّد بن عبد الرحمن السعوي، ضمن أوراق الحلقة النقاشية حول (الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية)، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، ١٤٢٧هـ، ص٦٧.

(٨) **الكتاب الإحصائي**، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٢هـ، ص٢٤٣.

(٩) **واقع الفرص الوظيفية لخريجي أقسام الخدمة الاجتماعية**، عبد العزيز بن محمّد بن حسين، في ندوة (المجتمع والأمن: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات) كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ١٤٢٣هـ، ج ٢، ص٢٣٩.

(١٠) **الإرشاد النفسي والاجتماعي**، صالح بن عبد الله أبو عباة وعبد المجيد بن طاش نيازي، مكتبة

العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ، ص٥٢.

(١١) **مقومات الإرشاد من الناحية الشرعية**، محمّد بن عبد الله الخضيري، ضمن أوراق الحلقة النقاشية حول (الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية)، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، ١٤٢٧هـ، ص٢١.

(١٢) **المركز الخيري للإرشاد الاجتماعي والاستشارات الأسرية**، منيرة بنت عبد الرحمن آل سعود، ضمن أوراق الحلقة النقاشية حول (الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية)، وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٢٧هـ، الرياض، ص٨٦.

(١٣) للتوسع بشكل اكبر في هذه المبادئ انظر: **نحو تصور مقترح للمعايير المهنية والأخلاقية لممارسة الإرشاد الأسري**، عبد المجيد طاش نيازي، ضمن أوراق الحلقة النقاشية حول (الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية)، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، ١٤٢٧هـ، ص٣٥.

(١٤) **المهارات المهنية المطلوبة للعاملين في مجال الإرشاد الهاتفي**، حماد بن علي الحمادي، ضمن دليل الإرشاد الأسري: الإرشاد الهاتفي)، مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج، الرياض، ١٤٢٥هـ، ص٨٦.